عن التعريف اذ لم يكن لفظ الكل لا عن هذا التعريف وههنا اشكال مشهور وهو انه ما كان
جنسا للخمر يكون فردا من افراد مطلق الجنس الذي هو واحد من الجنس لا محالة ويكون
اخص من مطلقا وهذا يناقض كونه جنسا للخمر لان جنسها يجب ان يكون اعم مطلقا من كل
واحد من انواعها فيكون اعم مطلقا من الجنس والاخص من شيء من مطلقا لا يمكن ان يكون اعم منه
مطلقا والجواب انه لما كان جنسا لها فانما تاوصفا فيه باعتبار ذاته اعم مطلقا وباعتبار
وصفه اخص مطلقا فارتفع الاشكال وبهذا الجواب يندفع الاشكال المورد على الكل وكونه فردا للنوع
لان هذا لا يمنع ان يكون الكل اعم من نوعه مطلقا واخص من مطلقا وتفصيل الجواب ان ما لا يمنع نفس
تصوره من وقوع الشركة مفهوم عرض له امكان فرض الشركة بين كثيرين بحيث يدركه كما ان نوع
انسان لما في مفهومات الكليات فوقوع هذا العارض فيه منه بدون ولا اشكال في كون الشيء مع
وصف اخص منه بدون كما ان انسان مع وصف الكتابة اخص منه بدونه اصفو وقوع على جزئي الجنس
فانه مع وصف جزء الجنسية اخص منه بدونه والكلام في قوله والجواب ما هو الكلية البواقي
في هذا التعريف كالكلام عليه في تعريف النوع وتركيب الجزئي مفعولا هو احدا وفاعل واحد هو مرفي
حقيقة انما هو بحسب الظاهر وبالحسب الحقيقة فالجزء الحقيقي لا يكون مفعولا ولا محمولا على شيء اصلا
اذ يجب ان يكون بينه وبين ما جعل جزءا منه اتحاد في الوجود والا لم يكن احدهما جزءا للآخر
اذ لا معنى لجزء ان يكون مغايرا لكله في الوجود ومتميزا عنه في الاشارة الحسية ويمكن ان يقال
المراد بجزء زيد انه طبيعة من الحمل الذي يحصل التغاير بينه وبين الذهني والاتحاد الوجودي
الخارجي فما ذكر من قبيل ما اذا قيل زيد فلا بد فيه من التأويل والكلام فيه لكون الجزء بمعنى
التأويل ذا جانب المحمول ممنوع وعلى تقدير تسليمه فلا نسلم ان الكل ليس كذلك اذ الجنس الغير العالي

الحقيقي ولو حمل قولا والجزء الحقيقي لا يكون مقولا ومحمولا على شيء اصلا على ما نبه عليه لا يكون محمولا
على نوعه بل يكون المحمول محمولا بالطبع والموضوع موضوعا بالطبع ولو اعتبر هذا القيد
في التعريف لضاع الكلام بالتمام لكنه خلاف ما يفهم من ظاهر مقام فالاشارة التقوم قد رتبوا
الكليات الى معروضاتها كالانسان والحيوان وغيرهما والمراد انهم اوردوا ما ذكروه ابتداء كترتيبهم ايرادا
مرتبا بقولهم فوضعوا الانسان اي ذكرتهم ثم الحيوان تغيير لقولهم رتبوا بينهم ووضعوا الحيوان
ذكرتهم اولا لانهم تحققوا عن النوع اولا ليتمكنوا لهم تمثيل النوع به ثم وضعوا الحيوان فيما لانهم
بحثوا عن الجنس ثانيا وردوا الحيوان في مقام البحث عن الجنس لتمكن لهم التمثيل به
وهكذا ولو عكس الايراد لما يتيسر لهم ايراد التمثيل في شيء من المقامين ولم يردانهم وضعوا
الانسان اخص من الحيوان وهكذا ثم الكل ضعي يرد على رسمها اوردوه في هذا المقام من
ان الترتيب بين هذه الامور ليس بوضع الواضع بل حاصل الطبايع هذه الامور هذا ويمكن
ان يجاب قولهم رتبوا الكليات على انهم اوردوا الكليات المرتبة في كتبهم فجعل الترتيب وضعا للكليات
بالمجاز والمراد والكون الاول اوفق بالمقام وعلى هذا يقدر مضاف اعني قولهم وضعوا الماهيات اي الثاني
بالذكر فقد شرع في شرح هذا الكلام حيث قال وفي ترتيب الانواع والماهيات كلياتها
الخمسة صعودا وهبوطا وفق عروض الاعم والاخص المختص على ما هو ترتيبها الاول الاولى الا
ماهية واحدة جازان يتعدد وجودها واما ذا جاز الماهية فكذلك المتعدد غير لازم للجنس والا
فالواجب لذاته لا يعرض له العروض بعد والا ان يكون نوعا عروضها للجواز عروضها فاذا لم يكن